

الى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تفعيل الأفضلية الممنوحة للمقاولات الصغرى والمتوسطة في الصفقات العمومية

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

السيدة الوزيرة المحترمة:

تضمن البرنامج الحكومي التزاما واضحا بدعم المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة، من خلال تفعيل الأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية، وتخصيص ما لا يقل عن 30% من هذه الصفقات لفائدتها، إضافة إلى وضع آليات عملية لتشجيع الاتحادات بين المقاولات الكبرى وهذه الفئات من المقاولات، وتعزيز عقود المناولة، واعتماد أدونات طلب أكثر ملاءمة لحجم وقدرات الفاعلين الصغار.

ويكتسي هذا الالتزام أهمية بالغة، بالنظر إلى الدور المحوري الذي تضطلع به هذه المقاولات في خلق فرص الشغل، وتنشيط الاقتصاد الوطني، وتعزيز النسيج المقاولاتي المحلي.

وفي هذا الإطار يطرح السؤال حول مدى تفعيل الفعلي لهذه الإجراءات، ومدى استفادة المقاولات الصغرى والمتوسطة منها على أرض الواقع؟، والآليات المعتمدة لضمان احترام النسبة أعلاه من طرف مختلف الأمرين بالصرف والمؤسسات العمومية؟

كما نستوضحكم حول آليات تشجيع المقاولات الكبرى على إبرام عقود شراكة أو مناولة مع المقاولات الصغرى والمتوسطة؟ والإجراءات المتخذة لملاءمة أدونات الطلب ودفاتر التحملات مع قدرات المقاولات الصغيرة؟

وهل تم تقييم قياس أثر هذه السياسة على ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى الطلبات العمومية؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

ادريس السنتيسي